جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر(لسانيات عامة). السنة الجامعية: 2023/2022
التخصص: لسانيات عامة. السداسي الأول.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي. أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة الخامسة: أبو حمزة الكسائي (119هـ – 189 هـ).

1-التعريف بالكسائي[1]: هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، وُلد بالكوفة سنة 119 هـ. نشأ بها، وأكب على حلقات القراء مثل: سليمان بن أرقم راوي قراءة الحسن البصري، وأبي بكر شعبة بن عياش راوي قراءة عاصم بن أبي النجود إمام قراء الكوفة في الجيل السابق للكسائي، وسفيان بن عُيَيْنة راوي قراءة عبد الله بن كثير إمام قراء مكة. ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات (ت:156هـ) إمام قراء الكوفيين لعصره، حتى حذق قراءته. ويقال: إنه لقب بلقبه الكسائي في مجالسه؛ لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينا، ويقال: بل لقب بذلك؛ لأنه أحرم في كساء.

كان الكسائي فطنا ذكيا، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرواسي وإلى كتابه الفيصل، ثم رحل إلى البادية رحلته الأولى، ثم عاد إلى الكوفة.

رحل إلى البصرة، وتنقل بين حلقات عيسىبن عمر (ت: 149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت: 154 هـ)، ويونس بن حبيب (ت: 182 هـ). وعكف على حلقة الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)، وراعته روايته لأشعار العرب وأقوالهم، فسأله يوما عن ينابيع هذه الرواية، فقال له: إنها من ملابسة أهل البوادي في نجد والحجاز وتهامة، فمضى إليهم في رحلة ثانية، ومعه خمس عشرة قنّينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدونه في صحفه، حتى أنفد كل ما حمله من حبر.

رجع إلى مسقط رأسه، وقد استقامت فصاحته وعربيته، وأخذ يستغل ذلك استغلالا حسنا في قراءته للذكر الحكيم بقراءة أستاذه حمزة الذي كان قد تُوفّي سنة 156هـ.

ذاعت شهرته، فطلبه الخليفة المهدي؛ ليتخذه مؤدبا لابنه هارون الرشيد الذي اتخذه أيضا مؤدبا لابنيه الأمين والمأمون بعد أن تولّى الخلافة.

وظل مدة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، صارت إحدى القراءات السبع المتواترة.

---

[1] تنظر ترجمة الكسائي في: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص127 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 2/ 256 وما بعدها. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965، 2/ 162 وما بعدها.

- وقد تقدم ذكر **مناظرته سيبويه في المحاضرة الثالثة، فيما عرف بالمسألة الزنبورية**[1]. ويبدو أن هذه المناظرة قد أقنعت الكسائي بضرورة التزوّد من نحاة البصرة وعلمهم الغزير، وتصادف أن توفي سيبويه عقب تلك المناظرة، وخلفه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة الذي كان يملي كتاب سيبويه على الطلاب ويدرسه لهم، فلحق به، وقرأ عليه الكتاب، فوجّه إليه خمسين دينارا وجُبّة وَشْي[2].

وقد لاحظ الكسائي أن الأخفش الأوسط يكثر من الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل، مستضيئا بمعرفته الواسعة بلغات العرب، فاستقر في نفسه أن يتابعه في هذا الاتجاه، وبذلك أعده الأخفش إعدادا حسنا لكي ينمي رغبته الملحة في مخالفة النحو البصري مخالفة تقوم على الاتساع في الرواية والقياس؛ مما حذا به إلى تأسيس مدرسة نحوية جديدة (الكوفة)، يعينه في ذلك تلاميذه، وخاصة الفراء[3].

ومن مصنفاته: "معاني القرآن"، وكتاب "القراءات"، وكتاب "مقطوع القرآن وموصوله"، و"مختصر في النحو"، وكتاب "العدد"، وكتاب "اختلاف العدد"، وكتاب "النوادر"، كتاب "النوادر الكبير"[4].

2- <u>تأسيسه للمدرسة الكوفية</u>: يُعدّ الكسائي إمام مدرسة الكوفة، فهو الذي وضع أسسها، ورسم منهجها، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي(ت: 351 ه): «كان عالِمَ أهلِ الكوفة وإمامَهم، غَيْرَ مُدافَع فيهم أبو الحسن علي بن حمزة الكِسائي، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعوّلون في روايتهم»[5]. وقال الشافعي: «من أراد أن يتبحّر في النحو، فهو عِيال على الكسائي»[6].

وقد اعتمد الكسائي في تأسيس مذهبه النحوي على أربعة أسس:

- القرآن الكريم وقراءاته.
- مشافهة الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة والسماع منهم.
- التلقي عن العلماء وفي مقدمتهم شيوخ البصرة.
- اجتهاداته وتأملاته الشخصية[7].

---

[1] ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 2/ 358 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 99، 224/2وما بعدها. وابن هشام، مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 1/ 103 وما بعدها.

[2] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص89. والقفطي، إنباه الرواة، 273/2.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص174.

[4] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998، ص69.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص89. والسيوطي، المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت)، 2/ 407.

[6] القفطي، إنباه الرواة، 260/2.

[7] عبد الرحمن محمد إسماعيل، الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع:2، 1404ه/1405ه، ص430.

3- القياس: كان الكسائي يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يطوى فيه من علل وحجج تشدّه وتقيم أَوده، حتى إنه ليقول:

إِنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَع*وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَع[1]

وقد توسّع الكسائي في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة، ولا عند أعراب البدو، بل مدّه ليشمل ما ينطق به عرب الحواضر ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين. ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن[2].

وقد مدّ الكسائي النحو ليشمل الشاذّ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا؛ ذلك أنهما كانا يريدان أن يضعا في صورة صارمة قوانين النحو، بحيث لا يعتريها الاضطراب والخلل، وبحيث تطّرد، ولا تتأرجح بين موازين مختلفة. قَالَ ابْن درسْتوَيْه (ت: 347 هـ): «كَانَ الكسَائي يسمع الشاذّ الذِي لَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة فَيَجْعَلهُ أصلا ويقيس؛ عَلَيْهِ فأفسد بذلك النَّحْو»[3].

وبرّر شوقي ضيف أخذ الكسائي بالشاذ النادر من كلام العرب بقوله: «وأكبر الظن أن الذي دفع الكسائي إلى هذا الموقف بأن يفسح في العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان -كما عرفنا- من قرّاء الذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذّ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يُظَنَّ بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- غير أن منها ما هو متواتر، وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله»[4].

ولم يكن الخليل وسيبويه ليوهنا من قراءة، بل إن سيبويه قال إن القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السنة[5].

وقد تنبه الأخفش قبلُ للقضية، فوجّه ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته. وهو اصطدام في الظاهر؛ لأن سيبويه احتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه، يريد أن ينص على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء، ولكنها لا تجري على القواعدالكلية العامة للنحو، كما تصوره هو وأستاذه، أو بعبارة أدق: يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة.

غير أن الكسائي -فيما يظهر- رأى أن يعيد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأن يفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول. ولكنها على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع[6].

4- آراؤه النحوية: للكسائي آراء نحوية كثيرة تخالف آراء البصريين، بناها على التوسع في الرواية، والقياس حتى على الشاذ، ومن ذلك:

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، 2/ 164.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص176.

[3] السيوطي، بغية الوعاة، 2/ 164.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص176.

[5] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 1/ 148.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص177.

- **جواز العطف على موضع "إن" واسمها، وموضعهما الابتداء**: ومنه الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة/ 69]، فقد لاحظ أن كلمة ((وَالصَّابِئُونَ)) عطفت بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر، وهو ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ))، فوضع قاعدة عامة: أنه **يجوز العطف على موضع "إنّ" واسمها، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر**، فيقال: إنَّ محمدا وعليٌّ مسافران. ومنع ذلك البصريون، وأجابوا عن الآية جوابين:

أحدهما: أن خبر "إنَّ" محذوف تقديره: مأجورون أو آمنون أو فرحون، و"الصابئون" مبتدأ، وما بعده خبره، واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء [من الطويل]:

خَليليَّ: هَلْ طِبٌّ فَإنّي وَ أَنْتُما*وَإنْ لَمْ تَبوحا بِالهَوى دَنِفانِ**

أي: **فإني دَنِفٌ**، كما تدل على ذلك بقية العبارة.

والجواب الثاني: أن الخبر المذكور في الآية خبر "إن"، أما ((وَالصَّابِئُونَ))، فخبرها محذوف، تقديره: كذلك. واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابئ بن الحارث البرجمي [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدينَةِ رَحْلُهُ*فَإِنّي وَقَيَّارٌ بِها لَغَريبُ**

فـ"غريب": خبر "إن" بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر "قيّار": محذوف تقديره: "كذلك".

واشترط الفراء تلميذ الكسائي في ذلك خفاء الإعراب، أي: فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ"، وهو الاسم المبني مثل (الذِينَ) في الآية، وضمير المتكلم في بيت ضابئ[1].

- **"إنْ" النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس:** ومن ذلك الآية الكريمة:﴿إِنَّ الذينَ تَدْعونَ مِنْ دُونِ الله عِبَادٌ أَمْثالُكُمْ﴾[الأعراف/194] **في قراءة سعيد بن جبير**: ((إِنِ الذينَ تَدْعونَ مِنْ دُونِ الله **عِبَادًا** أَمْثالُكُمْ)) **بنون مخفّفة وبنصب كلمة "عبادا"**؛ مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة، وهي أنّ "إِنْ" النافية، إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس، فرفعت الاسم ونصبت الخبر. وهي -في رأي سيبويه- لا تعمل بل تهمل دائما، وكأن قراءة سعيد بن جبير في رأيه شاذة فذّة، لا يصح أن تُتّخذ منها قاعدة[2].

ولعل من الطريف أنّ الفرّاء الكوفي كان يتابع سيبويه البصري في رأيه، بينما كان المبردالبصرييتابع الكسائي الكوفي فيما ارتآه من عملها[3]. وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأئمتهما لم يكن يراد به إلى المناقضة، وإنما كان يراد به إلى تبيّن وجه الصواب في إخلاص؛ ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء، وأن يتابع الكوفيُّ البصريين، والبصريُّ الكوفيين، وكأنهم جميعا أغصان من دوحة واحدة[4].

- **جوازعمل اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي:** ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ اليَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ﴾[الكهف/ 18]، فقد لاحظ أن **اسم الفاعل (بَاسِطٌ)**، مع أنه بمعنى الماضي في الآية؛ لأنه يحكي قصة أهل الكهف، **عمل النصب في كلمة**

---

[1] ينظر: وابن هشام، مغني اللبيب، 546/2 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 23، 167/1.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 31/1. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 2/ 116.

[3] ابن هشام،مغني اللبيب، 31/1. والسيوطي، همع الهوامع، 116/2.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص178.

(ذِرَاعَيْهِ)،فوضع قاعدة عامة، مفادهاأن **اسم الفاعل يعمل النصب بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال**، بينما يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية إذا كان بمعنى الماضي، وتأولوا (بَاسِطٌ) في الآية على حكاية الحال الماضية،بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق: (وَنُقَلِّبُهُمْ)، وكأن التقدير: وكلبهم يبسط ذراعيه. غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزا مثل: "زيدٌ مُعْطٍ عَمْرًا أَمْسِ دِرْهَمًا" وتابعه في ذلك تلميذه هشام، بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي[1].

- **حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قُلْ" عليه**: ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم/ 31]، أي: لِيُقيموها. فقد رأى المضارع فيها محذوف النون، فقال: إنها حُذفت على تقدير لام الأمر، واتخذ من ذلك قاعدة عامة، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قُلْ" عليه كما في الآية، بينما كان البصريون يرون أن الفعل المضارع مجزوم بجواب الطلب (قُلْ)، مثله في نحو: "ائْتِنِي، أُكْرِمْك"[2].

- **تجويزه أن يليَ العَلَمُ "لا" النافية للجنس**: ومن ذلك قول بعض العرب: "لا عبدَ الله في الدار"، بإعمال لا عمل "إنّ" ونصب عبدَ الله، ومعنى العبارة: أنّ أحدا من الناس لا يوجد في الدار؛ لاستعمال عبد الله هنا للدلالة أي رجل كان، غير أنه قاس على عبد الله بقية الأعلام، منتهيا إلى قاعدة عامة، هي: أنّ "لا" النافية للجنس يجوز أن يليها العَلَم، فيقال: "لا زيدَ في الدار". فأجَاز إعمالها في العلم المُفْرد، نَحْو: "لَا زيدَ في الدار. والمضاف لِكُنية نَحْو: "لَا أَبَا مُحَمَّد..." أَو ما أضيف لله أَو الرَّحْمَن والعزيز، نَحْو: لَا عبدَ الله...، وَلَا عبد الرَّحْمَن... وعلل ذلك بكونه مُسْتَعْمل يُقَال لكل أحد اسمه عبد الله[3].

وقد ورد إعمال "لا" النافية للجنس في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "إِذا هَلَكَ كسْرَى، فَلَا كسْرَى بعده، وَإِذا هلك قَيْصرُ، فَلَا قَيْصرَ بعدَه"، وَقَوله: "قَضِيَّةٌ، وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا" وَقَول الشَّاعِر:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ***نَكِدْن وَلَا أُمَيّةَ فِي البلادِ

وَقَول الراجز:

لَا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لَلْمَطِيّ

ولا فَتًى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرِيّ

فقد أوّلوا كل ذلك باعتقاد تنكيره بِأَن جُعِل الاسم وَاقعا على مُسَمَّاهُ وعَلى كل من أشبهه، فَصَارَ نكرَة لعمومه أَو بِتَقْدِير: "مِثْل"[4]. قال سيبويه: «فأما قول الشاعر:

لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ

فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين»[5].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 797/2.

[2] نفسه،251/1.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 194.

[4] نفسه، 2/ 195 - 196.

[5] سيبويه، الكتاب، 2/ 296.

- **تجويزه تقدّم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا:** جوّز النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه، مثل: "طابَ نَفْسًا محمدٌ"، أما تقدمه على عامله، مثل: "نَفْسًا طابَ محمدٌ"، فمنعه سيبويه وجمهور البصريين، وجوزه الكسائي، وتبعه في ذلك المازني والمبرد من البصريين؛ لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِراقِ حَبيبَها***وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة، ولا يُحتَجّ بالضرورة؛ لأنها تبيح ما لا يباح[1].

- **تجويزه إضافة "حيث" إلى المفرد:** كان سيبويه يذهب هو وجمهور البصريين إلى أن "حيث" تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، بل جعله قياسيا؛ لقول بعض الشعراء [من الطويل]:

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ***بِبيضِ المَواضي **حَيْثُ لَيِّ** العَمائِمِ

وقول آخر [من الرجز]:

أَمَا تَرى **حَيْثُ سُهَيلٍ** طَالِعًا***نَجْمًا يُضيءُ كَالشِّهابِ لَامِعا[2]

والبصريون يجعلون ذلك من النادر الذي لا يصح أن يتخذ منه القياس والأحكام النحوية الكلية العامة.

وواضح مما سبق أن الكسائي كان يتوسع كثيرا في القياس، وأنه كان يدليأحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ومما جرى في الندرة على ألسنة بعض العرب.

وتدور للكسائي في كتب النحو آراء كثيرة لا تسندها الشواهد، فمن ذلك:

- **تجويزه تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة:** مثل: "**خَيْرًا** إِنْ تَفْعَلْ، يُثِبْكَ اللهُ"، و"**خَيْرًا** إِنْ أَتَيْتَني، تُصِبْ". وقال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب[3].

- **تجويزه فتح همزة "إنّ" في جواب القسم:** والبصريون كانوا يوجبونفيها الكسر حين تقع جوابا لقسم، مثل: "والله إنّزيدا قائمٌ"؛ لكثرة ذلك في السماع عن العرب، وخالفهم الكسائي، فجوز الكسر والفتح، واختار فتحها مع ندرته في السماع[4].

- **المنادى المفرد العلم:** كان يرى بأن «المنادى المفرد المعرفة مُعربٌ مرفوع؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بد فيه من الإعراب»[5]، وذلك خلافا للبصريين الذين يرون بأنه مبني في محل نصب.

ولعل مما سبق تتضح لنا بعض الأسس التي أقام عليها الكسائي مدرسة الكوفة النحوية، وهي أسس تقوم على الاتساع في الرواية والقياس، ولذلك كانت له أحكام وآراء تخالف أحكام البصريين وآراءهم، سواء سندتها الشواهد أو لم تسندها.

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:120، 324/2. وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 42/2-43.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 152/1. والسيوطي، همع الهوامع، 206/3.

[3] السيوطي، همعالهوامع،332/4.

[4] نفسه، 166/2.

[5] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 1/ 349.

قائمة المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن. ت: 686 ه)، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978.

2- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

3- ـــــــــــــــ،نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998.

4- الزُّبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379ه)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

5- سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

6- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت 911 ه)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965.

7- ـــــــــــــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت).

8- ـــــــــــــــ، همع الهوامعفي شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992.

9- ضيف (شوقي)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

10- أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي الحلبي. ت: 351 ه)، **مراتب النحويين**، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط2، 2009.

11- عبد الرحمن محمد إسماعيل، الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع:2، 1404ه/1405ه.

12- القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

13- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761ه)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991.

14- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. ت: 643 ه)، **شرح المفصل**، تح: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.